



٤١٤

ش ٩ س

شرح الرسالة العضدية الوضعيه للايجي، تأليف

السمرقندي، أبي القاسم بن أبي بكر - بعد ٨٨٨ هـ.

بخط أحمد الهبر ازي سنة ١٢١٢ هـ.

٤٣ ق ١١ س ٥٢٢ × ١٦ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع

٦٣٨١

الاعلام ١٦٢:٥ الازهرية ٥٤:٤

نسبت في المخطوط لعلي القوشجي - ٨٧٩ هـ

٥١١٤٨٨

١- الصرف والوضع، اللغة العربية أ- المؤلف

١٢٧٨١٢٠

ب- النسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح

السمرقندي على رسالة الوضع لعضد الدين الايجي.

المراء بالبحر هذا النبتة
الذي لا ساق له وهو
مقابل للشجيرة
في

مُظْهِرِي
مُبْطِلِي

المرام وحقيف المقاصد انصاها

فوق العرفاء لم يدعه فضلا كون
خاتمة
لرفع ظاهره
وله فلما لم يرفع
الفعل اذا رفع الظاهر وكان
ذلك الظاهر مجازي الثاني
بحوز فيه الثاني وتلك
اللام يكون
قوله ويبلغ بغير التثنية
فيهم كس من جهة اكثر من
التخفيف

المراء بالبحر هذا النبتة
الذي لا ساق له وهو
مقابل للشجيرة
في

أردت الخوض في تكميم هذا المرام على
وجه يكشف عن وجوه خرايدها اللثام
مع جمود القرينة و^{سما}كلال الطبيعة
تحفة للحضرة العلية الأمير المعظم و
الهمام المكرم ظل الله على الأنام فاتح
ابواب الانعام والكرام الذي اشتاقت
تيجان السلطنة الى هامة وباهت
حلل الإمارة على قامته الحائز للحكمتين
العباسية والعلمية الحاوي للرياستين
الدينية والاربابية اشرف السلاطين
في الاصل والنسب واحققهم في الفضل

من
م
و^سخود نار

في
الاعظم

نسخة
القهرمان

نسخة
الفائز بالحكمتين
نسخة
الحائز

والادب

والادب قياض سجال النوال على الخلايق
وهاب جلايل النعم والدقايق ^{شعر}
مانوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير يوم سحرة
فنوال الأمير بدم عين ونوال الغمام قطرة ماء
المؤيد بتأييد الملك العليم مغيث
الدولة والدين الأمير عبد الكريم
لا زالت رقاب الأمم خاضعة لاوامره
واعناق الخلايق تمتد نحو مراسمه
وهذا دعا قد تلقاه ربنا بحسن قبول قبل ان
فان وقع في حسن قبول والرضى فهو غاية
المقصود ونهاية المبتغى قال المصنف عليه في جميع الاحوال

قوله مانوال الخ يقال له تفريق وهو
ان يذكر امران ويفرق بينهما

واقوله واحول

في
وعليه التوكل

والله الميسر للأمال والمتوكل

عليه في جميع الاحوال

قوله في قوله كذا الحكم للعرض
والعلة الغاية بالمحكوم به
للفائدة والغاية وكذا يقال
في سائر نظائر هذا التركيب

رحمة الله تعالى بعد التسمية **هذه فائدة**
المشار اليه بهذه العبارات الذهبية التي

أراد كتابتها وبيان أجزاءها نزلت
منزلة الشخص المشاهد المحسوس

فاستعملت لها كلمة هذه الموضوعية
المشار اليه محسوس والفائدة في اللغة

ما حصلت من علم أو مال مشتقة
من الفيد بمعنى استحدثات أو الخير فيل

اسم فاعل من فادته إذا أصبت فؤاده
وفي العرف هي المصلحة المترتبة على

فعل من حيث هي ثمرة ونتيجه
قوله في أول هذه الصنف المشار اليه في المشار موصول وضمير اليه

عائد الى الاعتبار لفظها وأما معناه فثبوت المراد بها العبارات الذهبية
لخصها به أو حقيق بالمعنى وتعبه شيخنا بان الموصول لا يجوز مراعاة

قوله في قوله كذا الحكم للعرض
والعلة الغاية بالمحكوم به
للفائدة والغاية وكذا يقال
في سائر نظائر هذا التركيب

وتلك المصلحة من حيث انها في طرف
الفعل شتى غاية له ومن حيث انها مطلوبة

للفاعل بالفعل شتى غرضا ومن حيث انها
باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل وصدور

الفعل لاجلها شتى علة غائية فالفائدة
والغاية متحدان بالذات مختلفان

بالاعتبار كما أن الغرض والعلة الغائية
ايضا كذلك لان الحشيتين متلازمتان

قوله دليل اعتبار كل حشية فيما اعتبرت
فيه اضائق الغرض الى الفاعل دون

الفعل والعلة الغائية بالعكس فالاولان
قوله دليل اعتبار كل حشية فيما اعتبرت

قوله دليل اعتبار كل حشية فيما اعتبرت
قوله دليل اعتبار كل حشية فيما اعتبرت

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

اعلم من الاخيرين مطلقا اذ رما يترتب على

الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله
واما حمل الفائدة على ما اشير اليه

فحقيقة لغة وعرفا اذ العبارات في نفسها
فائدة اما باعتبار اللغة فظاهر واما

باعتبار العرف فلا نهام صلة ترتب
على تصحيح حروفها واخراجها عن مجازها

ويجوز ان يكون مجازا في الاسناد باعتبار
ان لتلك العبارات مدخلا في حصول

الفائدة **تشمّل** اما خبر بعد خبر او حال
او صفة لفائدة والمراد انهما تشتمل الشتمال

الكل

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

الكل على الاجزاء **على مقدمة** وتقسيم

وخاتمة وجه الترتيب ان ما يذكر في

هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون

لا فائدة المقصود او لا فائدة ما يتعلق به

اذ الخارج عنها لا يذكر فيها فان كان

الاول فهو التقسيم وان كان الثاني فان

كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق

من حيث اى التعلق الاعانة في الشروع على وجه

هي معرفة عين البصيرة فيه فهو المقدمة وان كان

تعلق اللاحق بالسابق اى من حيث

او التوضيح والتكميل فهو الخاتمة

مقدّمات البسملة او تقوّم

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله فائدة كان حقه ان يزيد
وغاية ويؤيد بعد قوله مقصود
لفاعله ولا باعثة ليطابق
الذي المذكور

قوله اطلاق اسم المدلول الخ اي بناء على ان المراد
بالقدمة العارضة فقبله ونشر مرتب و
في هذا الاطلاق محاذي مجرئتين فاطلق اولا
القدمة التي يعي اسم المدلول وهو المعاني على
العارضة الكلية التي تودي المعاني لعلاقتها
التعاقب اطلاق اسم الكلي على بعض جزئياته
وهي عبارات المصنف المخصوص بحسب لا
يراد غيرها اذ لا تصور

10

بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا أو حرفا وما هو حرف واحد أو أكثر مهملا أو مستعملا صادرا من الفم أولا لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا أو أكثر مهملا أو مستعملا فلا يقال لفظة الله بل كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحروف واحدا أو أكثر أو تجري عليه أحكامه كالعطف والابدال فيندرج فيه حينئذ كلمات الله وكذا الضمائر التي يجب استئثارها

هذا هو المعنى اعم من الاول وهو المراد ههنا
اي المعنى المخصوص في عرف اللغة
واللام فيه اما للجنس من حيث حصوله
فقط او من حيث حصوله في بعض
افراد اعمنى العهد الذهني والخصه
معينة من جنس مطلق اللفظ وهو
الموضوع منه اعنى العهد الخارجي
وحينئذ يجب ان يحمل قوله يوضع
على العدول عن الماضي الى المضارع اما
لاستحضر الصورة لنوع غريبة اولتأمر
الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات اذا تمهد
هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع من
اي التمهيد المفهوم
من تمهده

كلوا التقديسين

هذا القسم
معدني

مما ذكره الغير
حضوره في

لا تتركه من
الزمن

المجاهد بوضع
مخصوص في خلافة

القسم الثاني
الثالث فافهم

المعنوي لانه
شركه في
القطر وال...

أي تسمية مجازية من قاي تسمية السبب باسم طبيعي وهو الالتهاب

الذي حققه
ان وضع هو

من قبيل الصنع
الخام لم يصب

لهم عام وجها
من القسم الراب
فكن لا بالمعنى

الذي ذكره الله
استحالة بل
بالنظر الى ان

ان

ان يكون صفة كاشفة لمشخص و
يحتل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام
اي وهو الارجح كما قال شيخنا
اي قد يوضع اللفظ لمشخص باعتبار

تَعَقُّلَهُ بِعَيْنِهِ وَتَشْخُصَهُ وَقَدْ

ایو وضع له باعتبار امر عام ای

باعتبار تعقله بامر عام وذلك أي

الوضع لمشخص باعتبار امر عام يتحقق

ای یحییٰ بن یونس
ای وهو المرأة

مشخصات

المشروع لكل واحد من هذه

ای پیوسته

تفسير القولين
وهذا نقول وضعا
تفسير القولين
وهذا نقول وضعا

يَعَيِّنُ اللفظ بازاء كل واحد من افراد
 المشخصة سواء كان ذلك الامر
 العام من ذاتياتها كما في معاني
 الحروف او من عوارضها كما في المضمرات
 واسماء الاشارة وذلك الامر العام
 ملحوظ باعتبار كونه مرآة للملاحظة
 تلك الافراد التي هي المسميات الموضوع
 لكل منها اللفظ وليس ذلك العام موضوعا
 لشيء كما توجه بعض في الضمائر والموصولات
 وغيرهما وانما عبر عن ذلك التعيين
 الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ

الامر

قوله منها الضمير يرجع الى الافراد بناء
 على ان قوله الموضوع خبر بعد خبر ويصح
 رجوعه الى المسميات
 بناء على ان قوله بعضهم
 الموضوع صفة
 للمسميات اهـ

منطلق بعينه
 في قوله يقال

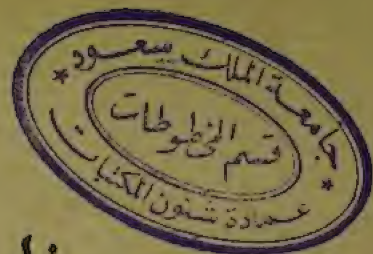
به

به يظهر ذلك التعيين غالبا وانما
 قيد بالحيشية بقوله **تحديث** لا يفهم
 ولا يفاد منه الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك لتلايقهم
 ان ما وضع له اللفظ ههنا مفهوما
 كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك
 حتى يستعمل فيه ويفاد ويفهم هو
 منه فان ذلك باطل بل المقصود
 ان الموضوع اهـ والمستعمل فيه
 المشخص من افرادة على حدة
 وهذا كذا في ذلك دون القدر المشترك

على ان اللفظ
 لا يخصص
 لافراد
 بل هو
 مشترك
 فيهم
 اهـ

قوله حتى يستعمل فيه هذا مبني على
 الذي ذكر قبل هذا من ان الاصل
 كون المستعمل فيه هو الموضوع له
 الا ان يقل بهذا التعميم احد حتى
 يدفع بل من قال به قال الوضع
 والاستعمال للخاص هو روي

كذلك اي على حدة او وهذا الفرد كذا كذا هو كذا
 عطف على هذا الاول اي هذا المشخص من افراد
 كذا كذا هو كذا كذا هو كذا



فانه غير مراد وغير موضوع له
فقوله دون القدر المشترك حال
من قوله واحد بخصوصه اي متجاوز
القدر المشترك فانه غير مراد
وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال
فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا
مثلا ويراد به الامر العام الذي
هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكور
واذا كان كذلك **فتعقل** الواضع
ذلك الامر المشترك الاله للوضع
وسيلة الى حصوله **لا انه** اي لا الاجل انه

المشترك

المشترك **الموضوع له** فقوله لا انه
يتقيد بالامر معطوف على الخبر
ان قرئ ^{اي لا الاجل انه} فتعقل مصدر وان
قرئ على صيغة المضارع المجهول
من الثلاثي المجرى ^{الاول ان يقول الماضي} فآلة منصوب
على الحالية ولا انه عطف عليه
فالوضع كلي والموضع له شخص
كما قررنا **وذلك** اي اللفظ الموضع
لشخص باعتبار امر عام **مثل اسم**
الاشارة نحو هذا نزل ذلك الامر
الكلي منزلة المشار اليه المعين كمال
^{اي المشخص}

التمييز الحاصل بالبيان السابق فاشتمل

فيه ذلك الموضوع ^{اي لفظ ذلك} للاشخاص **فان**

هذا مثلا موضوعه ^{مراد لفظه} **ومسماه**

اي معناه المشار اليه **المشخص**

اي كل واحد من افراد مفهوم

المشار اليه مطلقا والمشخص صفة

لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار

اليه ههنا ولا يجوز ان يكون صفة

للمشار اليه كما لا يخفى على ذي مسكة

قوله موضوعه في بعض النسخ بناء

التأنيث على انه خبر هذا بتاويل اللفظة

^{اي بقية من الطبع}

والكلمة وفي بعض النسخ بإضافة الى الضير

على انه من قبيل الاسماء ومسماه حيث

بيان له وقوله **بحيث لا يقبل الشركة**

تأكيد لما استفاد من المشخص يعني ان

مفهوم هذا ما صدق عليه المشار

اليه المشخص الذي لا يقبل الشركة

لا مفهومه الذي يقبل الشركة والحال

ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد

مذكر مشخص لوحظ بامر عام وهو مفهوم

المشار اليه المذكر المفرد الصادق على هذا

المشار اليه المشخص وعلى ذلك الآخر

كما اذا حكمت على كل رومي بانه ابيض
العنوان فقد لاحظت جميع الشخصيات
الروميين من زيد وعمرو وغيرها
بامر عام وهو الرومي وحكت عليه
بانه ابيض **تنبيه** لفظ التنبيه يستعمل
في مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور
بعينه بدورها اوليا والثاني ان يكون
معلوما من الكلام السابق وهذا الحكم
بدهي اولي اذ تصور طرفيه مع الاسناد
يكفي في الجزم بالنسبة وليس ما ذكره **الاستدلال**
بل تنبيه يذكر في صورة الاستدلال و

هذا التنبيه
يكون في مقامين
احدهما ان يكون الحكم
المذكور بعينه بدورها
اوليا والثاني ان يكون
معلوما من الكلام
السابق وهذا الحكم
بدهي اولي اذ تصور
طرفيه مع الاسناد
يكفي في الجزم بالنسبة
وليس ما ذكره الاستدلال
بل تنبيه يذكر في صورة
الاستدلال و

اخذت من كلامه ان البديهيات
ينبغي عليها اذا كان فيها نوع خفا
ولا يستدل عليها بالبداهة

البديهيات

البديهيات قد تنبته عليها ازالة لما قد
يكون في بعض الاذهان القاصرة من ان
ما هو من هذا القبيل اي ما صدق
عليه اللفظ الموضوع لمخصصات باعتبار
اندر اجهات امر عام لا يقيده **التخصيص**
الا بقرينة معينة لان وجبة افادته
الواحد من تلك الشخصيات بعينه
ليس الا وضعة له وهو لا يختص به
لاستواء **تنبيه** **الوضع** **الى العميات**
اذ مع اشتراك الكل في تلك الافادة
التعيين من امر ينضم اليه به يحصل

اي في افادة ما هو من هذا القبيل
تتضمن اضافة المصداق الى مفعوله
بعد حذف فاعله وهو ما هو
هذا القبيل الذي قد مره هنا

المراد من ذلك

اي الى اللفظ الذي هو من هذا القبيل

ذلك التعيين وهو المعنى من القرينة
 فان قيل ما هو من هذا القبيل
 الالفاظ المشتركة سياتي في عدم
 افادة المعنى الموضوع له بدو
 القرينة وتعدد المعنى الموضوع له
 فما الفرق بينهما قلنا الفرق لزوم
 التعيين في المعنى وعدمه ووجه
 الوضع وتعدد المعنى فان قلت اللفظ
 بحسب استعماله في معناه الحقيقي
 لا يحتاج الى قرينة دون المعنى المجازي
 على ما هو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج

قلنا

قلنا المراد ما ذكر وهو ان اللفظ الموضوع
 لمعنى يكنى في صحة استعماله في معناه
 كونه موضوعا لذلك المعنى ولا
 يحتاج الى القرينة الاستعمال بخلاف
 المجاز فانه يحتاج الى قرينة بمجرد
 ذلك لينصرف عن ارادة المعنى الحقيقي
 الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه
 واحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي
 المشترك لدفع مزاحمة المعاني
 الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال
 ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود

قوله قلنا المراد ما ذكر وهو ان اللفظ الموضوع
 لمعنى يكنى في صحة استعماله في معناه
 كونه موضوعا لذلك المعنى ولا
 يحتاج الى القرينة الاستعمال بخلاف
 المجاز فانه يحتاج الى قرينة بمجرد
 ذلك لينصرف عن ارادة المعنى الحقيقي
 الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه
 واحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي
 المشترك لدفع مزاحمة المعاني
 الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال
 ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود

قوله قلنا المراد ما ذكر وهو ان اللفظ الموضوع
 لمعنى يكنى في صحة استعماله في معناه
 كونه موضوعا لذلك المعنى ولا
 يحتاج الى القرينة الاستعمال بخلاف
 المجاز فانه يحتاج الى قرينة بمجرد
 ذلك لينصرف عن ارادة المعنى الحقيقي
 الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه
 واحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي
 المشترك لدفع مزاحمة المعاني
 الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال
 ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود

سوالنا من قوله لا ينفك
 التخصيص لا
 بقرينة معينة
 هذا ما هو
 القليل من
 الاحتياج
 اي يقول
 التخصيص لا ينفك
 عن اللفظ
 في معناه
 الحقيقي

اللام لام التناقض اي لتقول عاقبة الاستعمال فيه

فقال **القسمة** مقبلة او جبر على امر و
 المحدود هو المذكور ومعنى التقسيم هو
 ضم قيدين او اكثر الى عام ليصير ذلك
 العام بانضمام كل قيد قسما مابينا
 للقسمة الاخر او غير مباين له باعتبار
 تنافي القيود او تخالفها فقط والمتبادر
 بحسب العرف هو اعتبار التباين
 وما نحن فيه من هذا القبيل و
 حاصله مجملا تقسيم اللفظ باعتبار
 مدلوله او لا الى قسمين مامدلوله
 كلي ومامدلوله مشخص وتقسيم

القسام

القسام الاول منه الى اسم جنس ومصدر
 والى متف وفعل وتقسيم الثاني
 الى العلم والحرف والضمير واسم الاشارة
 والموصول على وجه تنضبط به
 تلك الاقسام فان تحقيقها من مزال
 الاقدام **اللفظ** اي الموضوع **مدلوله**
 اي المعنى الموضوع له فان الحاصل في
 العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه
 هذه العبارة ومن حيث انفهامه
 بانفهام غيره مدلوله ومن حيث
 وضع اللفظ بازائه موضوعا
 له ومن حيث القصد اليه من اللفظ

مزالق

بالانفاضة
 مطلقا يسمى
 مفهومها
 انفهامه

الذي الذي افادته معنى **اما** **الخاص**

لا يلاون مدلوله اما ان يمنع من ربح

صدقه وحمله على متعدد فهو **المتعدد**

ويسمى جزئيا حقيقيا او لا يمنع كذلك

فهو **الكل** فان قيل هذا التقسيم

فاسد لان الالف واللام في اللفظ هما

لاستغراقه فعنا حينئذ كل لفظ موضوع

معنى اما مدلوله كلي او مشخص ولا شك

ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع بمعنى

وكل لفظ كذلك مدلوله اما كلي او مشخص

فورد القسمة اما من القسم الاول او من

الاولى حذف من
هنا وفي الذي
بعد

الثاني

فان قيل
اللفظ الموضوع

فان قيل مورد القسمة
اللفظ الموضوع

الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني

وان كان الثاني لا يشمل الاول قلنا

معنى قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان

كل فرد من افراده متصف باحد

هذين الوصفين على سبيل الانفصال

فورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة

لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وما قيل

في امثال هذا المقام من ان الانقسام

الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم

للاقسام ولازم اللازم لازم فيلزم

لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منها

اي القسمة

ويستلزم انقسام الشيء الى نفسه ومقابله
وانه باطل فيكون هذا التقسيم
باطلا كامثاله فالجواب عنه
ان الانقسام المذكور لا يلزم للمقسم
بحسب وجوده الذهني والمقسم
لا يلزم لا قسامه لا من تلك الحيثية
بل من حيث حصوله العيني ولا يلزم
الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون
لا يلزم ما يلزم منه باعتبار آخر كالكلية
اللازمة ذهنا لمفهوم الحيوان اللازم لزيد

مثلا

والاول **مثلا** والاول اي اللفظ الذي مذكوله كلي
ايضا وايضا اي اما مذكوله ذات او يقال
بالجوز يا طلاق اسم الذات والحدث
على ما يدل عليهما من اللفظ و
حينئذ فيستقيم **كل** قوله **وهو اسم**
الجنس **او حدث** **هو المصدر** **انما** اخر **المصدر** **عن**
اسم الجنس **ليبين** **التقسيم** الى الفعل **والمشتق**
عليه فكانه قال اللفظ الذي مذكوله
كلي مذكوله اما حدث وحدث او غير
حدث وحدث او مركب منهما والمراد
بالذات ههنا ما لا يكون حدثا ولا مركبا

وأيضا

منه ومن غير منسوب ^{بحال} بالحدث الى الآخر
 بالحدث امر قائم بغيره لا يعبر عنه بالفار
 بما آخره دال ونون كالضرب او تارة ونون
 كالقتل فيخرج معنى السواد والبياض
 لعدم التعبير ومعنى الجيد والمنوال
 لعدم قيام الغير ومعناه اختصاص
 الناعت بالمنعوت والتبعية في التحيز
 اي النعت
 اي الاتحاد في الاشارة الحسية كما في الملائكة
 او العقلية كما في المجرىات وما كان
 اعتبار المركب منهما من غير اعتبار النسبة
 لا يفيد اختصاص ذلك المركب بما اعتبر فيه

التركيب بينهما

اي كثر في الفار
 فانه الاشارة الى
 اي كالملائكة والعقول العنصرية
 التي لا يتغير
 مع

مع الطرفين ^{نائب فاعل اعتبره} نسبة فحصر عنه بقوله
 او نسبة بينهما ^{اي عن ما اعتبر بينهما} لانها السبب في وضع
 اللفظ بازاء ذلك المركب وذلك اي
 النسبة والتذكير باعتبار المذكور او
 المركب المشتمل عليها اما ان تعتبر
 نسبة من طرف الذات وهو المشق او تعتبر
 من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل الراد
 من الذات غير الحدث وحده كما مر وهو
 يتناول القسم الثالث قلنا قيد حده
 متعلق بغير الحدث لا بالحدث الدال
 عليه لفظ غير فلا اشكال حينئذ

١٨

وهو من حدث ونسبة
من طوع الذوات
من طوع من طوع
من طوع من طوع

والانقسام الى اربعة استقراري وان
كان مترددا بين النفي والاثبات
بحسب المآل وراجعا الى تقسيمات
ثلاثة فلا يضر ارسال القسم الاخير
واحتمال انقسام بعض الاقسام الى
اقسام مندرجة تحته لا يمنع الاضرار
كالفعل والمشتق فالمشتق يقسم بان
يقال المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك
الحدث به من حيث الحدث وهو
اسم الفاعل او السبوت وهو الصفة
المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم

المفعول

المفعول او كونه الة لخصوله وهو اسم الة
او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان
او زمانا وهو ظرف الزمان او يعتبر
قيام ذلك الحدث به على وصف الزيادة
على غيره وهو اسم التفضيل وكذلك
الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والمستقبل والحال وباعتبار الطلب
الى الامر وغيره **والثاني** اي اللفظ
الموضوع لمعنى شخص **والوضع** اي وضع
اللفظ لذلك الشخص **اما شخص ايضا**
بان يكون الموضوع له شخصا واحدا

اي كما لموضوع له

اي شخصيات كالطعام واللباس والقص
واسفل ونحو ذلك

لو حظ بخصوصه اي بما يعينه **او** على

اي عام بان يكون الموضوع له **كلام** شخصيات

لو حظت اجمالا بامر كلي **يعم** باصداقا

والاول اي اللفظ الموضوع لمشخص

وضعا خاصا **العلم** اي الشخصي اما

العلم الجنسي فخان عن مورد القسمة

والثاني اي اللفظ الموضوع

لمشخص وضعا عاما اقسام اربعة

الحرف واسم الاشارة والمضم والموصول

ووجه الحصر في هذه الاقسام ان **مدلوله**

اما ان يكون **معنى في غيره** اي حاصل

الجمعي

في

هذا العلم الجنسي هو العلم الذي يميز بين
الاشياء من حيث الجنس والصفات
التي هي مشتركة بين جميع افراد
الجنس كقولنا الانسان حيوان
ذو اربعة ارجل

اي العلم الذي يميز بين
اشياء من جنس واحد
بصفات خاصة كقولنا
الانسان ذو العقل
او ذو الفهم

اي ذلك المعنى

في متعلقه **يتعين** بانضمام ذلك الغير اليه

معنى انه لا يتحصل في الذهن ولا في

الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام

متعلقه اليه ويعقل بتعقله **و**

هو الحرف لمن والي **اولا** يكون كذلك

بان يكون معنى حاصل في نفسه

متحصلا بدون انضمام امر اليه

واذ قد عرفت ان الالفاظ الموضوعة

لمشخصات وضعا عاما تحتاج حين

استعمالها الى قرينه لا فائدة التعيين

فالقرينة ان كانت في الخطاب يعني

معناه في حدة انه موجود والمتوقف على الانضمام انما هو لانه فقط مع ان

اي معنى التشبيه المتقدم في المتن

أي حقيقة أو تقدير

المخاطبة فيتناول ضميري الحكم
والغائب **فالضمير** نحو أنا وانت
وهو فإن ما يفيد ارادة المعنى المعين
منها من القرينة انما هو الخطاب
الذي هو توجيه الكلام الى حاضر
وان كانت تلك القرينة **في غير** أي غير
الخطاب **فاما حجية** بان يشار الى المراد
بذلك اللفظ بعضو من الاعضاء المحسوسة
وهو اسم الاشارة كهذا وذلك فان المعين
لما يراد منها من المعنى المعين انما هو
هذه **او عقلية** بان يشار الى المراد باللفظ

الذي

الذي هو متعين عند المخاطب باعتبار
تعيينه بنسبة مضمون جملة اليه ^{تتأثر بكل من يشار وتفسر}
بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه **وهو**
الموصول كالذي والتي فان المعين
للمراد من كل منها انتساب مضمون صلت
اليه المعلوم قبل اقترانه به المعلوم
لها القول لمن سمع انه جاء واحد من
بغداد الذي جاء من بغداد رجل
فاضل مشير بنسبة مضمون هذه
الجملة الى هذا المعين عند المخاطب
باعتبار تعيينه عند ولا يخفى ان هذه

العلوم والمعهود بالرفع
صفتان لانتسابهما
عليه كلامهم والمعنى كما يظهر
بالقائل اما قرائنهما بالمرحوم
الى تكلف عن غيبة بما ذكر
اه حفي

الفرق بين مضمون الكلمة ومفهومها كما اذا قلت
قام زيد فان المضمون النفس
القيام الذي المصدر والمفهوم
شئوت القيام لزيد أي لشيئته
اه

أي العظيمة

الاشارة لا توجب التعيين الا بانضمام امر
خارجي مع تلك النسبة كاختصار مضمون
الصلة مثلا فيما اشير اليه هذه النسبة
كما ينبغي تحقيقه ولقابل ان يقول كون
الحرف وضميري المتكلم والمخاطب موضوعا
لمشخص ظاهر واما ضمير العايب فقد
يعود الى مفهوم كلي ولفظ هذا قد يشار
به الى الجنس وكذا الذي يراد به كلي
وقد جيب عن الاشارة الى الجنس بانها
مبنية على جعله بمنزلة الشخص المشاهد
وكذا في الموصول واما ضمير العايب

فظاهر

صورة الأسماء المذكورة
في هذا الموضع
أي النسبة
التي هي
التي هي

فظاهر ان لفظه هو موضوع الجزئيات
المندرجة تحت مفهوم الغايب المفرد
المذكر سواء كانت الجزئيات حقيقية او
تلك
اضافية كما ينبغي تحقيقه واعتراض بان
هذه القسم أي قسم اللفظ الموضوع
لمشخص وضعاعا ما الى تلك الاقسام
الاربعة غير حاضرة لجواز ان يكون ههنا
لفظ وضع با مرعام لكل من افراده الشخصية
ولم تكن قرينته احدى الثلاث المذكورة
كأسماء حروف المباني كالالف والباء وكذا
لفظ التعيين واسماي الكتب كالكافية والثافية

وأسماء

والجواب ان هذه الأسماء موضوع
للمشخص على الصحيح

ولما كانت الاقسام تشترك في شيء
 وتمتاز في آخر اراد ان يشير الى ما
 به الاشتراك وما به الامتياز
 فوضع الخاتمة لاجل ذلك فقال
الخاتمة **تشتمل** الظاهر ان
 يقول وتشتمل بالعطف ليكون
 مبتدأ محذوف الخبر اي هذه التي
 نذكرها او بالعكس ويحتمل ان يكون
 تشتمل حالا من المبتدأ او من ضميره
 في الخبر فلا يحتاج الى الواو مع بقاء القطع
 قوله **على تنبيهات** يحتمل ان يراد

ان ينبه على

بعض المتبادر
 من قوله
 تشتمل
 اي وهو الظاهر
 نذكرها

بها الالفاظ اي الخاتمة تشتمل على كل منها
 ويحتمل ان يراد بها المعاني لتكون
 الالفاظ مشتملة عليها اشتمالا
 الظرف على المظروف فلا يلزم اشتمال
 الشيء على نفسه ولما كان ما فيها
 من الاحكام علم مما تقدم اطلق **التنبيهات**
 عليه **الاول** اي التنبيه الاول **الثلاثة**
 اي الضمير واسم الاشارة والموصول
مشتركة في ان مدلولها ليست معاني
في غيرها يعني ان معاني هذه الثلاثة
 مشتركة في ان كلامها بتمامه معني

او يترتب من النظم فان المستقل فيه
 المفهوم به بعض مدلوله وهو الخاتمة
 التي ينبه على

في نفسه ملحوظ قصد مستقلاً بالمفهومية
 وصالح الحكم عليه وبه **وان كانت**
 تلك تلك المدلولات **تتوصل بالغير**
 اي ليس كل من تلك المدلولات متحصلاً
 في العقل بحسب فهمه مما وضع
 بان آية الا بانضمام قرينة اليها
 من الخطاب والاشارة حساً او عقلاً
فهي اسماء لا حروف اي اذا كان معانيها
 بتمامها مستقلة بالمفهومية فهي
 اسماء لان الاسم ما يكون تمام معناه
 كذلك التنبيه **الثاني الاشارة العقلية**
 اي مستقلة

لا تفيد

لا تفيد التشخيص هذا اشارة الى الفرق
 بين الموصول وبين الضمير واسم
 الاشارة لان الموصول مع القرينة
 التي هي الصلة لا يفيد الجزئية
فان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية
 اما كون القيد كلياً فنظراً الى ان مجرد
 الصلة لا تدل الا على انتساب
 مضمون جملة الى ذات من غير تعيين
 واما اعتبار كلية المقيد مع ان
 معنى الموصول مشخص على ما قرر
 فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع

كان حق ان يقول للسامع من الموصول
 جميع الاطلاق بدليل آخر العبارة

من الموصول وحده حين الاطلاق ليس هو
الا الأثر الذي هو آلة لملاحظة الشخص
ولاشك انه كلي مقيد بضمون
الصلة الذي هو كلي ايضا فلا
يفهم السامع مشخصا بخلاف
قرينة الخطاب والحس فان كلا
منهما يفيد الشخص فيفهم السامع
منهما ما يمتنع فيه الشركة **فلان لك**
كانا اي الضمير واسم الاشارة **جزئين**
وهذا اي الموصول **كليًا** وفيه بحث
اذا الموصول موضوع للشخص على ما

حقق

حقق وعدم فهم السامع المعين لا يجب
الكلية اللهم الا ان يقال المراد ان
الموصول ^{اي لا حقيقة ولا آية} كليًا نظرًا الى فهم السامع
من مجرد قرينة الصلة والاشارة
العقلية مع قطع النظر عن الاختصار
الخارجي لا الى ان الموصول كلي حقيقة
والا فلا يستقيم كلامه اذ القرينة
المفيدة للشخص ^{اي لا حقيقة} المحتاج اليها في
الاستعمال ان اعتبر فلا فرق
بين الثلاثة ^{الاولى في التبيين} وان لم تعتبر فلا فرق
ايضًا لعدم افادة الجزئية في الكل

لكن لما كان ^{استدل بان على حذف}المعتبر ظاهرا من القرينة
 هو ^{صمون} الصلة حكوا بان قرينة
 الموصول هي الصلة والاشارة العقلية
 المفهومة منها والمصنف بنى هذه
 التفرقة على ذلك التنبيه الثالث
علمت من هذا اي مما سبق في مباحث
 التقسيم الفرق بين العلم والمضمهر
 حيث صرح بخصوص المعنى والوضع
 في العلم وتعدد المعنى وعموم
 الوضع في المضمهر وعلمت ايضا فساد
تقسيم الجزئي اليهما دون اسم الاشارة

كما فعله بعضهم ظنا اي بناء على ظن
 ان ذلك اي اسم الاشارة موضوع
 الامر عام الا انه يتعين بقرينة الاشارة
 الحسية في استعماله في معين دون
 اصل الوضع ومدلول الضمير
 يتعين بالوضع الذي هو مناط
 الجزئية ووجه الفساد ما مر من
 ان التعيين فيه ايضا وضعي كالعلم
 والمضمهر قوله دون اسم الاشارة حال
 من ضمير اليهما اي متجاوزين اياء حيث
 لم يشمله التقسيم وقوله ظنا
^{اي اسم الاشارة}

مفعول له لتقسيم التنبية **الرابع**
تبيين لك من هذا أي من التقسيم
 المذكور أن معنى قول النجاة
إن الحرف ما دل على معنى في غيره
أنه لا يستقل بالمفهومية بأن
 لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات
 بل يكون ملحوظا تبعا على أنه وسيلة
 إلى ملاحظة غيره وهذا المعنى
 لا يتضح غاية الاتضاح إلا بتهديد
 مقدمة فنقول إن المعاني قد
 تكون ملحوظة قصدا وبالذات

و

وقد تكون ملحوظة تبعا غير مقصودة
 بذواتها بل على أنها آلة للملاحظة
 غيرها ومزأة لمشاهدة ما سواها
 وهي بالاعتبار الأول مستقلة
 بالمفهومية والتعقل وصالحة
 لأن يحكم عليها أو بها وبالاعتبار
 الثاني غير مستقلة بالمفهومية
 وغير صالحة للحكم عليها أو بها
 واستوضح ذلك من قولك
 قام زيد وقولك نسبة القيام
 إلى زيد فانت في الحالتين **مذكرا**

الطلب أي إظهار المعاني قد يكون
 مقصودا ذاتا أو تبعا
 مما ذكره

لنسبة القيام اليه لكنها في الحالة الاولى
 مدركة من حيث انها حالة ^{اي رابطة} بين
 زيد والقيام وآلة لتعرف حالها فكانها ^{اي النسبة والمنسوب اليه}
 امرأة لمشاهدتها ولذلك لا يمكن ^{معنى على معنى}
 ان تحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية ^{تتأت}
 فهي ^{على الاول} ملحوظة بالذات ^{ولذلك}
 ومدركة بالقصد يمكنك اجراء الاحكام
 عليها بانها من باب النسب والاضافا ^{اي التي لا}
 فهي على الاول غير مستقلة بالمفهوم ^{وجودها}
 وعلى الثاني مستقلة بها وهذا ^{اي على المثال الاول}
 كان المبصر قد يكون بالذات مقصودا ^{اي ما تقدم}
 من ان النسبة ملحوظة قصد ^{او تبعاه}

مبصر

بالابصار

بالابصار وقد يكون مبصرًا تبعًا
 على انه آلة لا بصار غيره كالمراة
 فانك اذا نظرت اليها وشاهدت
 ما ارتسم فيها من الصورة فان
 قصدت الى مشاهدة الصورة
 فالمرأة في تلك الحالة مبصرة ايضا
 لكنها غير مبصرة قصدًا بل تبعًا
 ولا يمكن ان تحكم عليها او بها
 كما يمكن للصورة وان قصدت
 الى مشاهدة المرأة نفسها تكون
 صالحة لان تحكم عليها او بها

CV

وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا
غير محكوم عليها او بها في نسبة
البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر
الى محسوساته واذا تم هذا
فنقول معنى الابتداء ^{الاضافة} معنى له
تعلق بالغير كالشئ مثلا فذلك
المعنى اذا لاحظته العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه
كما نقول الابتداء ^{بشيء} معنى اضافي
وبه كما نقول ما ينجت عنه ^{معنى} ^{الابتداء}
^{تمثيل للحكم به}

ويلزم منه ادراك متعلقه تبعا
وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته
على هذا الوجه ان تقيد بتعلق
مخصوص فتقول ابتداء شئ
من البصيرة ولا يخرج ذلك ^{عن} ^{اي التقييد المذكور}
الاستقلال واذا لاحظته العقل
من حيث انه حالة بين الشئ
والبصر وجعله آلة لتعرف
حاله ما ومرواة لمشاهدتها
على هيئة الانضمام والارتباط
^{عطف تفسيره}

قد مر في كتابنا
 في بيان ما هو
 في اللفظ من
 ما لا يمكن
 ان يكون له
 معنى

كان غير مستقل بالمفهومية وغير
 صالح لان يحكم عليه اوبه وهو بهذا
 الاعتبار مدلول لفظ من وهذا
 معنى ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح
 حيث قال الضمير في ما دل على
 معنى في نفسه يرجع الى معنى
 اي ما دل على معنى باعتبار
 في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار
 امر خارج عنه ولذلك قيل
 الحرف ما دل على معنى في غيره اي
 حاصل في غيره اي باعتبار متعلقة

لا باعتباره في نفسه فقد اتضح
 ان ذكر متعلق الحرف انما واجب
 ليتحصل معناه في الذهن
 اذ لا يمكن ادراكه ^{اي الحرف} الا بادراك
 متعلقه وهوالة ملاحظة
 الايات الواضحة اشترط في دلالة ^{اي الحرف}
 على معناه الا فرادي ^{اي الجزئية} ذكر متعلقه
 ولولم يشترط ذلك لا يمكن فهم
 معناه والحكم عليه اوبه في نفسه
 فانه لا يرجع الى طائفة وايضا
 فحيث لا دليل على هذا الاشتراط

معطوف على قوله لان
 الواضحة والاولى
 اسقاط والاقتضار
 على حيث هـ

التي

وهم ايضا وهل هو مستعمل بالغير مية فلم
الان قيد الحد فحصل
اهل ع

تسكت عن الزمان مع انه جوه
مدلول الفعل ايضا وهل هو مستقل
الجماع تقدم في الهامش انفا

س ٢
الحدث وقاعله
س ٢
لتعرف

وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة

بينه وبين فاعله اعني النسبة

الحكمية الجزئية فانها ملحوظة

من حيث انها حالة بين طرفيها

والآلة في تعرف حالهما الا ان احدهما

متعين بدلالة اللفظ والاخر وان

كان متعينا في نفسه بوجه مّا

ملحوظا بذلك الوجه والا لمامكن

ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل

عليه فلا يتحصل هذا الجزء الا

بالفعل فلا بد من ذكره كما هو حال

اي وهو الفاعل
اي وهو الحدث
اي وهو الحدث

اي وهو الحدث

اي وهو الفاعل

اي وهو الحدث

اي وهو الفاعل

اي وهو الحدث

اي وهو الفاعل

اي وهو الحدث

اي وهو الفاعل

اي وهو الحدث

متعلق الحروف فالفعل باعتبار مجموع

معناه غير مستقل بالمفهومية فلا

يصح ان يحكم عليه بشي نعم جزؤه اعني

الحدث وحدث ماخوذ في مفهوم الفعل

على انه مسند الى شيء آخر فصار الفعل باعتبار

جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف و

لم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت لم جعلت

النسبة التامة مضمومة الى المنسوب

وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تقم

الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما

ولا اختصاص لها باحد هما قلت لعل

يصلح لان يحكم

مدلول اللفظ

متعلق الحروف
اي وهو الفاعل
اي وهو الحدث
اي وهو الفاعل
اي وهو الحدث
اي وهو الفاعل
اي وهو الحدث
اي وهو الفاعل
اي وهو الحدث
اي وهو الفاعل
اي وهو الحدث

الحكم بان ابا زيد قائم والثاني الحكم بان
 زيد قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين
 ليسا بمفهومين صريحا من هذا الكلام
 بل المقصود الاصيلي احدهما والاخر يفهم
 التزاما فان كان المقصود هو الاول فزيد
 في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح
 غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم
 عليه وان كان المقصود هو الثاني فالمسند
 هو القيام المقيد بالاب الا ترى انك لو
 قلت قام ابو زيد فاوقعت النسبة بينها
 لم ترتبط بغيره اصلا فلو كان معنى
 اي بغير اي زيد وهو زيد مثلا

بغيرهما

قام

الارتباط عن الاب بالقيام

قام ابو زيد ايضا كذلك لم ترتبط بزيد ولم
 يقع خبر عنه ومن ثمة تسمع النجاة
 يقولون قام ابو زيد جملة وليس بكلام
 لتجريد عن ايقاع النسبة بين طرفيها
 بقريته ذكر زيد وابرار الضمير الدال
 على الارتباط الذي يستحيل وجوده
 مع ايقاع النسبة التنبية **الخامس**
قد عرفت مما سبق من الفرق بين
الفعل المشتق اضاريا والخويون
 جد والفعل بانه ما دل على معنى
 في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الارتباط عن الاب بالقيام

في قوله لا يدل على ذلك المعين بجوهرة اصلا
 بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة
 ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من
 خارج الآلة من نحو اللام للتعريف
 فالتعيين جزء من مفهوم علم الجنس و
 خارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل
 التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى
 الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار
 التعيين وان معنى علم الجنس معلوم انه
 موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه
 اسند معرفة الفرق الى هذا التقسيم

في قوله لا يدل على ذلك المعين بجوهرة اصلا
 بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة
 ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من
 خارج الآلة من نحو اللام للتعريف

وهو انه الفرق الذي ذكره مبني على قول

من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي كما ان علم الجنس كذلك

الا ان بينهما فرقا فان علم الجنس

كما ستأتي وضع بجوهرة الجنس المعينا

فيك بجوهرة على كون تلك الحقيقة

معلومة للمخاطب متعينة عنده

معهودة كما ان الاعلام الشخصية

تدل بجواهرها بحسب الوضع على

ان تلك الاشخاص معهودة متعينة

لديه واسم الجنس كذب واسد

في قوله لا يدل على ذلك المعين بجوهرة اصلا
 بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة
 ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من
 خارج الآلة من نحو اللام للتعريف
 فالتعيين جزء من مفهوم علم الجنس و
 خارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل
 التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى
 الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار
 التعيين وان معنى علم الجنس معلوم انه
 موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه
 اسند معرفة الفرق الى هذا التقسيم

لا يدل على ذلك المعين بجوهرة اصلا

بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة

ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من

خارج الآلة من نحو اللام للتعريف

فالتعيين جزء من مفهوم علم الجنس و

خارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل

التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى

الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار

التعيين وان معنى علم الجنس معلوم انه

موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه

اسند معرفة الفرق الى هذا التقسيم

في قوله لا يدل على ذلك المعين بجوهرة اصلا
 بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة
 ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من
 خارج الآلة من نحو اللام للتعريف

في قوله لا يدل على ذلك المعين بجوهرة اصلا
 بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة
 ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من
 خارج الآلة من نحو اللام للتعريف

١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما بحيث تكون
 النسبة مرآة ملاحظة طر فيها وآله
 لتعرفهما **ومن هذه الجهة** اي كون كل
 من مفهومي الفعل والحرف امرا غير ثابت
 في نفسه بل لغيره **لا يثبت له الغير** اي
 لا يثبت الغير لكل منهما بل لا يثبتان
 لشيء اصلا اذا كانا مستعملين في معناهما
 وانما قيدناهما بالاستعمال لئلا ينتقض
 بقولهم ضرب فعل ماض ومن حرف جر
 فان الالفاظ كلها من حيث انفسها
 اي مقطوعا فيها النظر عن ارادة

معانيها

١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠

معانيها الموضوعية هي لها متساوية الاقدام
 في صحة الحكم عليها اوبها ومنهم من قال ضرب
 ومن مثلا في تلك الصورة اسم باعتبار دعوى
 وضع الالفاظ الموضوعية لمعان لا يفسرها ايضا
 في ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل لهم علي
 تلك الدعوى الا ذكر اللفظ واردة نفسه
 الزم عليهم دعوى وضع المصلاة في مثل قولهم
 جسق مَهْمَلٌ او ثَلَاثَةٌ اَحْرَفٌ ولا يقدم عليها
 عاقل فضلا عن فاضله ولقايل ان يقول
 فحينئذ لا يكون آمنون في قوله تعالى واذا قيل
 لهم آمنوا انما لا انتفاء وضعه ولا فعلا لان

منه يكون

المراد به لفظه فلا يصدق قول النحاة
ولا يتأتى الكلام الا من اسمين او من
فعل واسم والجواب ان المراد من قولهم
ولا يتأتى الى اخره انه لا يتأتى الا من
اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما
وَأَمَّا مَنْ حَيْثُ ارَادَتْ نَفْسُ الْفِظْ
بِهِ كَالِاسْمِ مُسْتَقِلًّا بِمَفْهُومِيهِ فَلَا يَدُ
مَنْ اَعْتَبَارَ هَذَا التَّوْبِيلَ عَلَى هَذَا
التَّقْدِيرِ لِئَلَّا يَشْغُلَ ذَلِكَ الْخُصْرُ
وَتَقْرِيبُ الْكَلَامِ وَالْمُبْتَدَأُ اللَّهُمَّ اَلَا اَنْ
يَقَالَ اِنْ ذَلِكَ الْحَصْرُ وَتِلْكَ التَّعْرِيفَاتُ

مبنية

مبنية على اعتبار ما هو الشايع في
الاستعمالات لا على اعتبار النواذر
واذا كان معنى الفعل والحرف كذلك
فامتنع الخبر عنهما التنبيه **التنبيه التاسع**
الفعل مدلوله كلي ولما ذكر في التنبيه
الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر
في التنبيه التاسع جهة الافتراق بينهما
اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه
وهو الحدث كلي واما باعتبار تمام معناه
وهو الحدث ونسبته في زمان معين
الى موضوع ما ففي كليته نظر بل هو
باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان

لفظة من موضوعه وضعا عاما لكل
ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة
ضرب موضوعه وضعا عاما لكل نسبة
للحدث الى فاعل ما بخصوصها فعمله من
اقسام اللفظ الموضوع بمعنى كلي غير
مستقيم ولما كان الحدث الذي هو جزؤ
معنى الفعل مستقلا بالمفهوميه **قد**
يتحقق في ذواته متعددة صالحا
للانتساب الى كل منها **فما از نسبه**
الى الخاص منه اي من كل واحد منها
فيخبر به اي بالفعل باعتبار ذلك
الحدث عن شيء وهو بهذا الاعتبار

مسند

خ
منها
اي الذات

مسند دايم اذا قد اعتبر في مفهومه
ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله
^{اي الاستاذ دايم}
مسندا اليه **دون الحرف اذ تحصل**
مدلوله اي تعقل مدلول الحرف الذي
هو **فحصله** الذهني **انما هو بما** اي
اي يتعلق
حصل بتبعية ما **يحصل** مدلول الحرف **له**
اي للتعقل
من متعلقه واذا كان غير مستقل في
التعقل والتحقق فلا يعقل لغيره فلا يكون
مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك
^{اي لكونه غير مستقلا}
التنبيه **العائش في ضمير الغائب**
وفي كليته نظر فتأمل وجه النظر

٢٩

ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب او
 او للمتكلم او للمخاطب موضوع لكل من
 الشخصات وصنعا كليا عاما فقد علم
 منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار
 توهم وضع كل واحد من افراد مفهوم
 كلي كوضع هو لمفهوم الواحد الغائب
 المذكور نظرا وفي بعض النسخ وفي كليته
 وجزئيته نظرا ووجهه ان كثيرا
 ما يكون المرجع اليه الضمير الغائب كليا
 كما يكون جزئيا والحكم بانه في احدهما
 مجازا بعيد لكشرفته فالجزم بكليته
 وجزئيته

المرجوع
 في

فتأمل
 في

وجزئيته محل نظر وتأمل والحق انه
 قد يكون كليا وقد يكون جزئيا والمصدر
 رحمه الله تعالى انما عدّه من الجزئيات
 نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا
 المضمرات مطلقا من المعارف واعتبروا
 فيها الجزئية بناء على تعريفهم للمعرفة
 بما وضع لشيء بعينه التنبيه المجازي
 عشر المقصود من هذا التنبيه
 الاشارة على تفرقة بين الاسماء التي
 تشابه الحرف في التزام ذكر المتعلق
 وذلك مثل ذوا وفوق فان مفهومهما

في التنبيه



كلي لانهما بمعنى صاحب وعلو وان
كانا لا يستعملان الا في جن ثنيين ايضا
اضافيني بالدنية الى معناهما الذي هو
الصاحب والعلو له روض الاضافة فلا
يكونان جن ثنيين بحسب الوضع بل ^{في} الا
بمجرد استعمالهما في الجن ثنيين الاضافيين
الذين قد يكونان جن ثنيين حقيقيين
وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان
ذو نطق وذو حياة ولذا لا يصح ان
يحمل على الجن ثنية الحقيقية على ما يتبادر
من المقابلة الكلية فظهر التفرقة

بينهما

قوله الانسان ذو نطق
وذو حياة هذا مثال
للاضافي ومثال الحقيقي
زيد ذو مال اعدوي

بينهما وبين الحرف اذ لمعنى الحرف جزئي
مشخص كما بين التنبيه **الثاني عشر**
لا يربك اي لا يوقعك في ريبة وشك ^{رب}
تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض اي
تتاوب بعضها مكان بعض وان قرئ ^{اي لفظ بعضها}
بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان
بعض على ان الجملة حال مؤكدة **اذ**
المعتبر الوضع ختم الرسالة بدفع ما
عسى ان يخطر ببعض الودهام وهوان
الحكم بالجن ثنية والكلية والعلمية والمو
صولية وامثالها للالفاظ انما هو باعتبار

ما استعمل فيها من المعاني فاذا قلت مثلا
 جاءني ذوا مال واددت به زيدا فيحتمل ان
 يتوهم انه جن ثي لا يستعمله في الجزئي وكذا
 اذا انحصر في بلدة حفظ التوراة في زيد
 فقلت الذي حفظ التوراة في هذه البلدة
 حاضر فرما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام
 شخصية لا اتحاد المراد من كل منها ومن العلم
 في الالفاظ هو حال الوضع الشخصي ووجه الدفع ما ذكر ان المعتبر
 في اللفظ هو الحال الوضعي والموضوع له
 في ذوا ثركلي وان استعمل ههنا في شخص
 فلا يكون جن ثيا بخلاف زيد فانه جن ثي

لوضعه

لوضعه لذلك الشخص والله وكذا الحال
 في مثل هذه الصورة والله اعلم ثم شرح رسالة
 الوضع للمولى عضد الملة والدين تاليف المولى
 على السمرقندي غفر الله لنا ولهما وجميع
 المسلمين بمناه وكرمه امين وكان الفراغ
 من هذه النسخة ليلة الجمعة في شهر رجب
 المبارك سنة اثني عشر ومائتين والالف
 بقلم اضعف العباد واهوجهم الى رحمة البرجاء
 كثير المساوي احمد الهراوي الاوريقا من
 آخره فقد ساعدني بها بعض الاخوان جزاهم
 احسن الجزاء بمناه وكرمه امين امين امين
 وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد و
 على آله وصحبه اجمعين امين امين امين